حضارة الكلمة، أَمْ حضارة الخوف من الكلمة؟

أندريه كسپار

يعاين الكاتب العربي مشاكلَ عدةً، لا نَدْري أيّها الأهم، ولكن المؤكّد أنّ مجموعها أدّى ويؤدّي إلى حالة مخيفة جدًا وغير مشجّعة في هذه الألفية الجديدة. فكمثال وكنتيجة مباشرة لهذه المشاكل، نقدّر (وأقول «نقدّر» لغياب أيّ وسيلة علمية لتحديد الأرقام) الإنتاجَ العربي السنوي للعناوين الجديدة، باستثناء الكتب المدرسية وكتب الأطفال، بأقلّ من خمسة آلاف عنوان لعدد من السكان يفوق الثلاثمائة مليون، في الوقت الذي يُنتج فيه بلد مثلُ بريطانيا (عدد سكانه حوالى ٥٥ مليونًا) ١٩٥,٠٠٠ عنوان جديد سنويًا، وهذا باستثناء الكتب المدرسية وكتب الأطفال أيضًا.

من البدهيّ أنّ ما من حضارة يمكن أن تنمو من دون توافر الكتب على أنواعها وأشكالها. ولئن كانت الرقابة المتفشية في جميع البلدان العربية سببًا هامًا في هذا التقاعس، فثمة أسباب أخرى تشترك في خلق هذه الأزمة وتفاقمها. نذكر، على سبيل المثال لا الحصر، القرصنةَ التي لا تزال منتشرة من المحيط إلى الخليج، والتي ـ من خلال هدر حقوق المؤلفين والناشرين أيضًا ـ تُضعف الثقةَ بالكتاب والنشر ونَذْكر أيضًا غياب بيبلوغرافيا شاملة للكتب العربية تجدَّد دوريًا، وعدمَ اعتماد نظام الترقيم العالمي للكتب (ISBN)، الأمر الذي يجعل مهمة الطلاّب والباحثين والقرّاء على العموم في إيجاد المراجع اللازمة مهمةً شبهَ مستحيلة. ونشير، كذلك، إلى افتقار المجتمعات العربية إلى مكتبات عامة ومكتبات تجارية أيضًا، خصوصًا خارج العواصم والمدن الكبرى. فضلاً عن غياب سياسات تربوية تشجّع الأجيال الجديدة على القراءة، وانعدامِ كتبٍ باللغة العربية موجّهة إلى المراهقين انعدامًا تامًا.

الرقابة عائق أساسي من هذه العوائق، لكنّ السبب الذي لا يَجْعلنا نَفْصل الرقابةَ عن المشاكل الأخرى هو أنّ علاج وضع الكتاب العربي يكون في إيجاد حلول **لكل** المشاكل أعلاه، وهي مترابطة ومتلازمة. يقال عن حضارة العرب إنّها حضارة الكلمة، ويمكننا أن نضيف أنّها أصبحتْ حضارةَ الخوف من الكلمة. ولكن المشاكل المذكورة أعلاه، وغيرها التي لم نَذْكر، لم تحصلْ من باب الصدفة، ولا لأنّ الحضارة العربية موزّعة على أكثر من عشرين بلدًا بحكومات مختلفة

جدير بالذكر أنّ البلدان العربية أصبحت ضمن أقلية قليلة من تلك التي تمارَسُ فيها رقابةٌ نظاميةٌ، وهذه الواقعة وحدها كافية لابراز انفصال الحكام العرب عن واقع التحوُّلات الاجتماعية والثقافية في مختلف أنحاء العالم بعد الحرب العالمية الثانية والأمر اللافت أنّنا اليوم في عصر الانترنت والبريد الالكتروني والفاكس، فما الجدوى من ممارسة الرقابة على الأفكار والإبداع حين يمسي من أبسط الأمور نقلُ الكلمات والصور في بضع ثوانٍ من أيّ نقطة في العالم إلى أيّ نقطة أخرى؟

وعليه، يبدو هذا الخوف من الكلمة غير مجدٍ، بل يبدو غير منطقي. ذلك لأنّ الكلمة، مهما قيل عنها، لا تَقْتل ولا تفضي إلى انقلابات، ولا تزعزع أديانًا، ولا تخرّب نسيج مجتمعات.

ونحن في دار الساقي عانينا ونعاني ـ شأننا في ذلك شأن أكثرية الناشرين العرب والأجانب ـ سرطانَ الرقابة في جميع البلدان العربية من دون استثناء. ففي غير بلد يفوق عددُ العناوين الممنوعة عددَ العناوين

المسموح بها، مع العلم أنّ الكتاب الممنوع في بلد معيّن مسموحٌ في بلد مجاور، والعكسُ بالعكس. وفي غير مرة تعجّبنا وتساءلنا عن سبب منع كتاب ما، ولا نزال لا نعرف.

لكنْ يتبيّن لنا أنّ المنع لا يطاول الكتابات الحديثة فقط، بل أيضًا الكتابات القديمة، ومنها الوثائقُ التاريخيةُ التي يزيد عمرُها عن المائة سنة. فالرقيب لا يخاف فقط من الحرف الذي قد يُزعج الحاكمَ الحالي، بل يخاف مما قد يطاول جدَّه أو جدَّ جده، حتى لو كان ذلك وثيقةً تاريخيةً كتبها ووقّعها هذا الشخصُ بنفسه.

وبالفعل، وبالمراس، تبيّن لنا أنّ الثالوث المحرّم هو: الدين والسياسة والجنس. وللأسف نقول الدين والسياسة والجنس بأوسع معنى هذه الكلمات، مع تفاوت طبعًا بين بلد وآخر، وأحيانًا بين رقيب ورقيب من البلد نفسه؛ أيْ أنّ ممارسة الرقابة لا تخلو من العشوائية والحظ. وفي جميع الأحوال ليست هناك مرجعية للطعن بقرار الرقيب، ما عدا الحالات الاستثنائية لوساطات البعض مع هذا الوزير أو ذاك ـ وهي محاولات لا تنجح إلاّ في حالات نادرة.

هذا ما تطاله الرقابةُ بشكل مباشر. لكنّ الضربة التي توجّهها أجهزةُ الرقابة إلى عملية النشر تؤثّر سلبًا في النتاج في ميادين أخرى، بما في ذلك الكتبُ العلمية والكتبُ الموجّهة إلى المراهقين (المعدومة كما قلنا) والكتبُ الأدبية العامة، إلخ. وبالتالي، يمكن القول إنّ سيف الرقابة يضرب جميعَ الكتب من دون استثناء.

لكنْ، وأمانةً للدقة والإنصاف، يبدو لنا أنّ اتجاه الرقابات العربية في السنوات الأخيرة يميل إلى الانحسار بعض الشيء. فمما لا شك فيه أنّ وضع الرقابة في بلدان مثل لبنان أو قطر أو المغرب مائل إلى تحسّن طفيف، ومما لا شكّ فيه أيضًا أنّ بعض البلدان أرحم بكثير في تعاملها مع الكتاب من بلدانٍ أخرى

وفي هذا السياق، نشير إلى أنّه عندما قررت الهيئاتُ المختصة فتحَ الباب واسعًا أمام المنشورات العربية في أحد معارض الكويت، حوربتْ هذه الهيئات وظَهَرَ مَنْ يطالب بمحاكمة مسؤوليها. ومَنْ الذي رَفَعَ هذا الاقتراح الفذ؟ عدد بارز من الصحف الكويتية والبرلمان الكويتي كذلك، أيْ أولئك المفروض بهم أن يكونوا من المستفيدين من حرية التعبير وأوائل حماة هذه الحرية!

وثمة حالة سوريالية أخرى: ففي مطالع عام ٢٠٠٢ حُجزتْ عند أحد مرافئ مصر كتبٌ عدةٌ لناشرين كثيرين من لبنان وسورية والأردن وغيرها. واستمرّ الحجز طوال مدة عمل معرض القاهرة الدولي، فكانت أجنحة دور النشر ورفوفها عاريةً.

ومع ذلك فما نطالب به ليس التخفيفَ من صرامة الرقيب، أو جعلَ الرقابة أَذْكى وأكثرَ رهافةً. فالرقابة، كمؤسسة، لا مبرّر لوجودها أصلاً. ففي جميع بلدان العالم (بما فيها البلدان العربية) هناك قوانين تحمي حقوقَ الأفراد والمؤسسات والمعتقدات الدينية من القدح والذم، وهناك مراجع قضائية لمعالجة هذه الأمور بما في ذلك إصدار الأحكام بمنع المنشورات المخلّة بهذه القوانين. والحال أنّ إلغاء أجهزة الرقابة لم يؤدِّ إطلاقًا إلى «فلتان» أخلاقي أو أمني أو ما شابه، كما هو ثابت من التجارب التي يُمْكن كُلاً منّا أن يعاينَها في أكثرية بلدان العالم حيث تتاح حرية التعبير.

يتبين مما سبق أنّ الناشرين العرب يتحمّلون خسائرَ باهظةً من جراء هذه الممارسات التي تَنْتمي إلى عصر آخر. وغني عن القول إنّ «دار الساقي» وسواها من الناشرين العديدين الذين يحاولون أداء رسالتهم المهنية بإخلاص يتكبّدون خسائر مالية لا يستهان بها جرّاء المنع الذي يطاول كتبهم هنا أو هناك. لكنّ الخاسر الأول يبقى القارئ العربي المحروم من الاطّلاع على ما يجري في بلاده وفي العالم وفي مجالات الثقافة والعلم.

لقد دخلت البلدانُ العربيةُ عصرَ الحداثة ولكنْ بشكل مقلوب: فهي تستفيد من بعض النتاج الفني أو التقني لهذه الحداثة، فيما تحرم شعوبُها الحداثةَ الفعليةَ والتنوّرَ والعلم. وهذا ما يُدفع ثمنُه في هذه البلدان غاليًا، وسوف تَدْفع الثمنَ أيضًا الأجيالُ القادمةُ، ما لم نجد حلولاً لأزمة الكتاب العربي. وأول الحلول فسحُ المجال أمام حرية الرأي والتعبير، بحيث يكون دورُ المؤسسات صيانةَ هذا الحق لا الحدَّ منه.

وفي الختام، نكرّر أنّ الغاء الرقابة وحده لن يكون كافيًا لحلّ أزمة النشر باللغة العربية. لكنّ المؤكّد أيضًا أنّ إيجاد حلّ جذري لمشكلة الرقابة هو من أبرز المهام المطلوب إنجازها كخطوة على طريق الحلّ.

بيروت

أندريه كسپار

مدير دار الساقي